الفصل الأول

أثـر العولمة على العـالـم العـربي

- مقدمـــــــة.
- ما هي العولمة ؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى حتمية ظهور العولمة ؟
- الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي وأسبابها.
- سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية وتقويمها في مواجهة آثار العولمة.
- الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتحديات العولمة.
- الخاتـــــــمة.

مقدمـــــــة

إن أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية هو كيفية التعامل مع استحقاقات العولمة، حيث أن الاقتصادات العربية بطبيعتها ذات انكشاف كبير على الخارج حيث تشكل التجارة الخارجية ما يزيد على ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من هذه الحقيقة إلا أن هناك كما يبدو حذر وحساسية تجاه التفاعل والانفتاح مع ظاهرة العولمة، وقد يكون ذلك بسبب اعتماد عدد كبير من الدول العربية على مناهج اقتصادية تتسم بالانكفاء على نفسها وذات توجه داخلي يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وسياسة إحلال الواردات وعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالتصدير. وبالطبع وكما نعلم لم تحقق تلك المناهج النجاحات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، على غرار ما حققته الدول النامية في جنوب شرق آسيا، حيث أن الدول العربية لم تحقق الاكتفاء الذاتي ولم تستطع أن تحقق النجاح الضروري في إحلال الواردات لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما لم تتمكن من تشجيع وزيادة وتنويع الصادرات. وحتى اليوم فإننا نجد أن صادرات كثيرة من الدول العربية لا تمثل إلا نسبة متواضعة من وارداتها، في الوقت الذي استفادت دول نامية كثيرة من دول الجنوب، من تحقيق معدلات نمو عالية معتمدة على إستراتيجية تشجيع الصادرات، كما تمكنت دول نامية أخرى من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من خلال استقطاب وجذب رؤوس أموال واستثمارات أجنبية هامة وكبيرة.

إن العولمة بالرغم مما تمثله من مخاطر ومنافسة قوية، إلا أنها في نفس الوقت توفر فرص ومجالات كبيرة لتصريف كثير من المنتجات حيث توفر أسواقاً كبيرة وواسعة، كما أن العولمة تتيح الفرصة لمن لديه القدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات لتطوير أوضاعه الاقتصادية

وجلب التكنولوجيا الضرورية لتطوير كثير من القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

تناقش الدراسة ماهية العولمة وأسباب حتمية ظهورها، كما تتناول آثارها الاقتصادية على العالم العربي، ودور سياسات الإصلاح الاقتصادي في مواجهة آثار العولمة، وتختتم الدراسة باستعراض الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي في التصدي لتحديات العولمة.

ما هي العولمة ؟

هناك اعتقاد سائد بأن " عولمة " النشاط الاقتصادي وما تثيره من قضايا التحكم، أمران لم يبرزا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبوجه خاص خلال عقد الستينات، وهذا الاتجاه يؤيده كل من بول هيرست وجراهام طومبسون (٢٠٠١) في كتابهم الشهير المعنون" ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم "، فقد شهدت فترة ما بعد ١٩٦٠ نشوء الشركات متعددة القومية (الجنسية) من جهة، والنمو السريع للتجارة العالمية من جهة أخرى. ثم تلاها بعد ذلك مع انهيار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة لنظام بريتون وودر خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٣، توسيع جاد في استثمار الأسهم والاقتراض المصرفي على الصعيد العالمي أثر تدويل أسواق رأس المال وخصوصاً أسواق النقد، مما زاد في تعقيد العلائق الاقتصادية العالمية مدشناً ما يحسب أنه عولمة أصيلة لاقتصاد عالمي متكامل ذي اعتماد متبادل.

ولابد هنا من الإشارة على أن " للعولمة " تاريخاً ليس قريباً ، فهي نتاج تفاعل المتغيرات الاقتصادية الرأسمالية منذ أكثر من ثلاث مائة عام مضت، كما يعتقد عدد من العلماء والمفكرين حيث أنها ظهرت في

التاريخ الرأسمالي من خلال الظروف والشروط نفسها، في عهد الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية) وهناك من يقول أن عهد " العولمة " هذا الذي نعيشه اليوم إنما هو نتاج تطور خمسة قرون من الزمان على وفق ما صاغه رونالد روبرتسون في دراسته المهمة عام ١٩٩٨ والتي تحمل عنوان " العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية " وهناك من يعتقد أنها أعلى مراحل الإمبريالية إلا أن إحداها لا تنكر حقيقة الأخرى.

وعن البعد الأيدلوجي للعولمة الاقتصادية، فقد بين كل من الدكتور حميد الجميلي والدكتور صالح إبراهيم (٢٠٠٥) في دراستهم الموسوعة " الاقتصاد السياسي للعولمة " إن العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينات إلا أن جذورها تمتد إلى بدء انهيار الكنزية وظهور مدرسة جانب العرض وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينات والعولمة الاقتصادية كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني كما يدعيان، الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتحورة على الذات إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات العربية والأجنبية حول العولمة، إلا أن أغلب هذه الدراسات لا تتفق تماما بشأن تعريف هذه الكلمة أو مدلولها. يقول توماس فريدمان (٢٠٠٠) في كتابه "السيارة ليكاس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة"، أن العولمة تعد عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل الصارم في الأسواق وفي الدول، وفي التكنولوجيات إلى درجة لم تحدث من قبل، وبطريقة تمكن الأفراد والشركات، من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات أبعد وبصورة أسرع وأعمق وأرخص من أي وقت مضى.

ويرى Oman Charles (١٩٩٤) في بحثه "العولمة والإقليمية، التحدي الذي يواجه الدول النامية"، أن العولمة هي ظاهرة تنامي النشاط الاقتصادي العابر للحدود السياسية القومية والإقليمية، وتعبر عن نفسها من خلال تزايد حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود عن طريق التجارة والاستثمار، وأحيانا من خلال تزايد حركة الأفراد عبر الحدود عن طريق الهجرة.

ويحاول Lester Thurow (١٩٩٧) تعريف العولمة من خلال ربطها بنظرية مساواة أسعار عوامل الإنتاج، فيعتقد أن مساواة سعر العامل الإنتاجي في أجزاء مختلفة من العالم وليس فقط في الدول الرأسمالية المتقدمة، هو التعريف الدقيق لوجود العولمة.

ويلخص كل من د. برهان غليون ود. سمير أمين (١٩٩٩) العولمة في دراستهم الموسوعة " ثقافة العولمة وعولمة الثقافة " ١٩٩٩، بأنها كثافة انتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أصبحنا نشعر أننا نعيش في عالم واحد وموحد. وعلى الرغم من أنهما يعرفان أن " العولمة " تحمل معها مشروع هيمنة عالمية، إلا أنهما يعتقدان أن ذلك لا يبرر رفضها ولا البقاء خارجها، ولا يشكل سبباً كافياً للقدح فيها. فهذه ليست أول مرة يعرف فيها العالم عصر الهيمنة الدولية.

ويرى الدكتور علي حرب (٢٠٠٠) في كتابه المعنون "حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، أن "العولمة" كثورة تقنية أنتجت تأكل الحدود بين الدول وتعميم التبادلات بين البشر على المستوى الكوني، قد ولدت في المجتمعات الغربية ومنها انطلقت وتوسعت. فالغرب كما يعتقد الذي يقود مسيرة البشرية هو السباق على إنشاء الظاهرة وإدارة عملياتها، الأمر الذي قد يولد المزيد من التفاوت في الثروة والمعرفة والقوة بين المجتمعات الغربية وبقية المجتمعات. ومن

السذاجة إنكار ذلك أو إغفاله. ولا يمكن مجابهة هذا الواقع برفض العولمة ولا بالتصفيق لها، بل بابتكار المعادلات الوجودية والصيغ الحضارية، التي تمكن أصحابها من تشغيل عقولهم وإدارة واقعهم، بصورة يحولون لها مواردهم ومعطيات عصرهم إلى طاقات غنية ومشروعات مستثمرة.

وفي الخطاب المضاد للعولمة ظهرت المئات من التعريفات التي تحاول توصيف مدلول العولمة، يسلط الكاتب أدريانو بينايون (٢٠٠٢)، في كتابه "العولمة نقيض التنمية" الضـــوء على الدور الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية من خلال الآليات التي تستخدمها في تحويل الموارد المالية والأرباح الكبيرة التي تحققها في البلدان الطرفية وشبه الطرفية، إلى الخارج، كما اهتم أيضا بالكشف عن الأكذوبة (كما يعتقد هو) القائلة بأن الشركات عبر الوطنية تجلب الأموال والتكنولوجيا إلى البلدان التي تعمل فيها وتسهم في تقدمها وتحقيق التنمية في إقتصاداتها، ولكنه يتساءل أن كان هذا صحيحاً. فلماذا يزداد البؤس والديون والبطالة والتخلف في هذه البلدان ؟ ومن جانب آخر أثبت بأن البلدان التي فتحت أسواقها للاستثمارات الأجنبية المباشرة تكبدت خسائر كبيرة وتدهور اقتصادها وغرقت في أزمات مالية واقتصادية، لا تزال تعاني منها، كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين وبعض الدول الآسيوية.

إن الخطاب المضاد "للعولمة" ساد في جزء كبير من دول الجنوب، حتى أصبحت العولمة لا تطرح إلا بمفهوم قريب من الرؤيا المضادة تجاه الإمبريالية الاستعمارية للرأسمالية، في هذا الخصوص يرى الدكتور باســل البســتاني (١٩٩٦) في "العولمة" هي عملية احتوائية شاملة لبلدان الجنوب في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي وقواعده غير المتوازنة في توزيع المنافع، وذلك من خلال الورقة التي

قدمها "تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي "سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة. وفي نفس السياق يقول صادق جلال العظم (١٩٩٧) محاولاً تعريف العولمة بأنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

ومن الجدير بالإشارة أنه منذ عهد غير بعيد لم يكن للتطورات المالية التي تحدث في أحد البلدان أثر يذكر في البلدان الأخرى، أما اليوم فنحن نعيش عالماً مختلفاً كلياً، يتسم بتزايد التكامل الاقتصادي وتنامي العولمة المالية، فلم تعد مواجهة التحديات الاقتصادية أمرا تستطيع البلدان القيام به منفردة ولحسن الحظ أنها غير مضطرة لذلك، هذا ما أكده المدير العام لصندوق النقد الدولي رودريغو دي راتو (٢٠٠٧)، وتظهر الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية أخيراً بجلاء مدى انتشار الأخطار وكيف أن الإجراءات الجماعية هي الاستجابة المثلي لها. فهذه الأزمة نشأت نتيجة لأزمة السوق العقارية الأمريكية وما لبثت أثارها أن انتقلت عبر الحدود بسرعة فائقة. وكانت للأزمة انعكاسات على الجميع، من مصدري سندات الدين في الولايات المتحدة لبنوك في ألمانيا وبريطانيا إلى المقترضين في أوربا، انتهاء بالمصدرين في آسيا وأفريقيا.

وعندما نأخذ في الاعتبار كل ما سبق، يمكن "تعريف العولمة الاقتصادية" على أنها تعني رفع الحواجز والقيود أمام حركة المال والتجارة والاستثمار، واستبدال المفاهيم الوطنية والقومية بأخرى عالمية والتي تتطلب إذابة كل القوانين الاقتصادية للدولة القومية في بوتقة الشروط والظروف الخاصة بالمرحلة الحالية للنظام الرأسمالي المعولم.

ما هي الأسباب التي أدت إلى حتمية ظهور العولمة ؟

أولاً : يقول الدكتور فؤاد مرسي (١٩٩٠) في كتابه "الرأسمالية تجدد نفسها "بأن النظام الرأسمالي ومنذ نشأته الأولى كان نظاماً طفيلياً أي أنه لم ينم بفضل نظام جهازه الإنتاجي فقط، ولكنه اعتمد في نموه وتطوره على الآخرين، وفي خلال عهد الاستعمار الحديث خرجت الجيوش المستعمرة وكان هدفها الأساسي نهب المستعمرات ونقل خيراتها إلى بلدانهم، ثم جاءت الحربان العالميتان وما بعدها لتضع حداً للاستعمار، حيث عانت الدول الرأسمالية بعدها من ضعف وضيق الأسواق، وما كان أمامها إلا التوجه إلى بلدان الجنوب، من اجل الاستفادة من أسواقها الكبيرة والجديدة والأسواق التي تحاذيها. وعندما أصبح الجهاز الإنتاجي لهذه الدول ينافس نظيرة من الدول الرأسمالية الأم، عانت الرأسمالية مجدداً من ضيق الأسواق التي أدت إلى تزايد المشاكل الهيكلية التي تأصلت في جسم النظام الرأسمالي، وكان الحل في "عولمة" باقي اقتصادات بلدان الجنوب وجعلها جزءاً ملحقاً بالنظام الرأسمالي العالمي، بعد بقاء بلدان الجنوب بلا ظهير بسبب تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي.

ثانياً : الدروس المستنبطة من غلق الحدود بوجه الدول الأخرى وما سمي بسياسات إفقار الجار والتي كانت واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية، مما دفعت قادة الدول المنتصرة في الحرب إلى التفكير بكيفية عمل التجارة الحرة حتى تداخل المصالح من أجل إبعاد شبح الحرب مرة أخرى، وبناءً على ذلك كانت الدعوة إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT عام ١٩٤٧، حتى جاء عام ١٩٩٥ ليشهد وبعد مرحلة مخاض طويلة من المفاوضات ولادة منظمة التجارة العالمية WTOوالتي انبثقت عنها قوانين وإجراءات لمعالجة التجاوزات

التجارية على وفق المفهوم الرأسمالي كالدعم والرسوم والإغراق وغيرها، من أجل تحقيق التجارة الحرة وبذلك تكونWTO آلية وأداة من أدوات العولمة الاقتصادية.

ثالثاً : إن السبب الثالث الذي أدى إلى حتمية ظهور العولمة هو التطور والتوسع الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات والذي جاء ليلبي حاجة الماكنة الإنتاجية الرأسمالية لإيجاد المستهلك المناسب في كل أنحاء العالم ولا سيما أن التكنولوجيا تتمتع بقدرة فائقة في النمو والتطور بشكل أسرع بكثير من استيعاب السوق أو استيعاب الإنسان للتغير في الذوق والنمط وحتى أصبحت التكنولوجيا والابتكارات هي التي تقود الذوق والطلب، مما يدعو إلى الإقرار بآن العولمة" عادت بالاقتصاد الرأسمالي إلى سيادة العرض بعد مرحلة طويلة من سيادة الطلب.

رابعاً : تعتبر الشركات متعددة الجنسية المستفيد الأول من تنامي العولمة لأنها تأتي استجابة لحاجتها في الانتشار والتطور والتوسع حيث أن لتلك الشركات رغبة حقيقية في زيادة رقعة وتوسيع أسواقها من خلال دمج أسواق بلدان الجنوب والشمال. فقد انتشرت هذه الشركات حتى وصلت إلى أسواق الشمال كلها واندمجت هذه الأسواق بشكل كبير، لكن الدول الوطنية في الجنوب والدول الاشتراكية لم تكن تسمح لتلك الشركات بالنفاذ إلى أسواقها، فكان أول عمل تقوم به هذه الشركات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، هو الانتشار السريع في هذه الدول، وساعدتها في ذلك المؤسسات الرأسمالية التي تروج للتحريرية والتخصصية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي ساعدت تلك الشركات على الاستفادة من الأسواق الجديدة من خلال :

أ. الاستفادة من الموارد الرخيصة المتوفرة في دول الجديدة ومن الأسواق الجديدة للترويج لسلعها الجديدة.

ب. الاستفادة من العمالة الرخيصة من اجل تقليل الكلف الإنتاجية لسلعها ونقل رؤوس أموالها من البلدان الرأسمالية إلى أسواق الجنوب للاستفادة من معدلات الأرباح العالية هناك.

خامساً : إن بلدان الجنوب وبسبب مديونيتها العالية وانخفاض قدراتها الاستيرادية نتيجة تعرض صادراتها لشروط المنافسة غير المنصفة لها بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها، وجدت نفسها تدريجاً تفقد فاعليتها في المبادلات الدولية بسبب العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها مما أدى عمليا إلى تضييق أسواقها بوجه الدول الرأسمالية مما استلزم إيجاد حل لهذه المشكلة فكان إما إلغاء الديون المتراكمة لزيادة قدرة بلدان الجنوب في فتح أسواقها لمنتجات العالم الرأسمالي أو اللجوء إلى المشاركة الدولية أي جعل هذه البلدان شريكة في صناعات معينة وفتح أسواقها لرأس المال الغربي من اجل تحسين القدرة الشرائية الاستهلاكية لمجمعاتها ومن خلال توفير الشركات الكبرى لفرص عمل محلية في البلدان التي تنشئ فروعا فيها وكذلك تعمل هذه المشاركات على ترويج البيع والشراء في السوق المالي المحلي وربطه بالسواق المالي العالمية فتؤدي جميعها إلى فتح السوق المحلي وزيادة فاعلياته لاستيعاب السلع والخدمات من الدول المتقدمة، وهذا قد وفر البعد المكاني للعولمة الاقتصادية.

سادساً : الخسائر التي لحقت بالعديد من الشركات الكبرى وضعت النظام الرأسمالي أمام مخاطر عديدة منها خسارة مئات الملايين من الدولارات المستثمرة في تلك الشركات وكذلك تسريح الملايين من العمال المستخدمين فيها مما سيضع حكومات تلك الدول أمام خيارين إما تركهم

ليشكلوا قنبلة اجتماعية موقوتة فتزداد نسبة الجريمة والجنون والشذوذ الاجتماعي أو تشملهم بسياسات الضمان الاجتماعي في الوقت الذي تحاول الدول الصناعية الكبرى تقلص تلك السياسات تخلصا من العجز في الموازنة العامة في الوقت ذاته توجد دول تعاني من تخمة مالية لا تجد رؤوس الأموال فيها طريقا للاستثمار فكان الحل في الاندماج Integration والذي يمثل أهم مظهر من مظاهر العولمة، وشهد العالم الرأسمالي منذ ثمانينيات القرن العشرين ولحد الآن عمليات اندماج واسعة وهذه الاندماجات ليس في مجال الصناعة وحدها ولكن تتعداها إلى الخدمات بل وحتى الأسواق المالية العالمية.

سابعاً : أما الحتمية السابقة، فقد أعطي الفراغ الإيديولوجي الذي خلفه انهيار المعسكر الاشتراكي للطرف المقابل (الرأسمالية) بعضاً من الوقت لإعادة ترتيب الأفكار والاولويات الاقتصادية في دول النظام الرأسمالي. وكان من أكثر الأمور أهمية والتي واجهت المنظرين الرأسماليين هي كيفية وضع مصدات وموانع أمام أي فكر جديد ممكن أن يظهر مستقبلاً فابتدعت الرأسمالية ما يؤمنها من خلال الترويج بمفاهيم العالمية وجعل العالم قرية كونية، وسيادة نمط استهلاكي غربي على الأنماط الأخرى كلها. وسيادة الفكر الليبرالي من خلال الإعلاميات والفضائيات وسرعة الاتصالات، ومحاولة ربط كل ما يجري من تسارع في التطور بآلية النظام الرأسمالي وليس للأنظمة الأخرى أي علاقة بها، وكان لا بد أن يغطي كل ذلك التداخل العضوي لا جزاء العالم مع بعضها والمتعلق بطبيعة النظام الرأسمالي، مصطلحاً واحداً أطلقوا عليه اسم العولمة (المسافر، ٢٠٠٢).

الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي وأسبابها.

إن للعولمة أبعادً اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، لها أثاراً مهمة على الدول العربية في هذه المجالات، وان ظاهرة العولمة آخذة في الانتشار في جميع أنحاء العالم وان كانت بدرجات مختلفة وأصبح من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها. ولقد تبلور ما يمكن وصفة بالإجماع على أن اقتصاد السوق يقدم البيئة المحفزة والداعمة للتنمية والارتقاء بمستويات معيشة للسكان، وان الدول العربية تدرك هذا الواقع الجديد وتتبناه وتعمل على الانخراط في النظام الاقتصادي الجديد للاستفادة من الفرص التي يتيحها وتجنب أثاره السلبية وان كان ذلك بأشكال متفاوتة، فعدد كبير من الدول العربية تمكنت من الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية في حين تتفاوض دول عربية أخرى على الانضمام، كما أن معظم الدول العربية أبرمت اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف للتبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي أو الدول الصناعية الأخرى من اجل فتح الأسواق أمام الصادرات ورفع كفاءة الإنتاج المحلي من خلال الارتقاء بالتكنولوجيا المستخدمة وتحسين مناخ المنافسة.

ومن الجدير بالإشارة، أن الدول العربية لا تتحمل العزلة والتقوقع، حيث أنها في حاجة ماسة إلى الاستفادة من الأسواق العالمية وإلى التعاون مع الدول والتكتلات الدولية والإقليمية وبشكل خاص في الجنوب، الصين والهند والبرازيل وبقية الدول أمريكا الجنوبية وتركيا، حيث تسعى الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية للتفاعل مع الآثار الاقتصادية للعولمة من اجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع دول الجنوب وتحاول جاهدة في الانتقال في هذا العمل من مرحلة التعاون إلى مرحلة بناء شراكة جديدة، من اجل مواكبة التطورات التي يشهدها عالم اليوم في ظل تحديات العولمة وتأثيراتها المتلاحقة، ونتيجة لذلك بادرت

جامعة الدول العربية بإنشاء منتدى التعاون العربي الصيني(٢٠٠٤) وسعت إلى تعزيز التعاون مع دول أمريكا الجنوبية من خلال المصادقة على "إعلان برازيليا "(٢٠٠٥) ومنتدى التعاون العربي التركي (٢٠٠٧) ومشاريع التعاون الأخرى مع الهند، حيث حققت الدول العربية تقدماً في التجارة والاستثمار مع هذه الدول والتكتلات.

وفي ظل التطورات التجارية العالمية المتسارعة باتجاه إقامة المزيد من التكتلات الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة العالمية من خلال المنظمة التجارية العالمية، وبهدف مواكبة احتياجات الدول العربية وظروفها مع تحديات العولمة، فقد قامت الدول العربية في عام ١٩٩٧ بخطوة مهمة تمثلت بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث بدأ تنفيذ المنطقة في مطلع عام ١٩٩٨، ومع مطلع عام ٢٠٠٥ أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة غير خاضعة ومعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

كما أعادة الدولة الوطنية في الدول العربية تعريف أدوارها تحت تأثير العولمة ومواكبة مسارات التجارة الدولية وحركة رأس المال ومعدلاتها ووسائل الاتصال الحديثة مما نتج عنه تقلص حجم الحكومات في عدد كبير من الدول العربية وكبر حجم رأس المال العربي والقدرة البشرية التي أصبحت أهم من التصنيع والتشغيل في بلدان العالم.

وتؤثر العولمة في البنية الاقتصادية في الدول العربية من خلال عدد من القنوات الهامة في سياق السياسة الوطنية تتمثل في نمو التجارة، وتدفقات رأس المال والقدرة المالية والهجرة، وتكنولوجيا المعلومات والشبكة العالمية وإنشاء التكنولوجيا. وتجمع الأبحاث والدراسات التي أجريت حول الآثار الاقتصادية للعولمة، على أن الانفتاح الاقتصادي

ونجاحه ذلك المرتبط بالتجارة الخارجية، كان عاملاً مهماً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولا تنحصر فوائد الانفتاح التجاري في الزيادة في النمو الاقتصادي فحسب، بل أن الانفتاح كثيراً ما يؤدي إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا اللذان يلعبان دوراً حاسماً في زيادة إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج المسئولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج.

إن المكاسب الناجمة عن وجود قطاع مالي قوي في الدول العربية هي مكاسب مستقلة عن العولمة، ولكن الدول العربية التي تسعى بجدية إلى تنمية مالية، تستطيع أن تعزز الجهود المحلية وان تعظم مزايا تعميق السوق المالية بانتهاج سياسة انفتاحية، فوجود بنوك أجنبية يساهم في استيراد أفضل الممارسات والخبرات وتحقيق قدراً اكبر من المنافسة في القطاع المالي واستكمال رقابته التنظيمية بتلك التي يجريها المنظمون في بلدان البنوك الأجنبية. وان أضمن وسيلة للمشاركة في العولمة مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى هي بوجود نظم معرفية مستقلة وتنافسية وعمق مالي وبنية تنظيمية مأمونة.

وسوف تكون الأسواق المالية العالمية في ظل تأثيرات العولمة هذه المصادر الرئيسية لرأس المال بالنسبة للدول العربية، لذا فأن تكلفة التأخر في الارتباط بالعالم تكلفة عالية لأنه يشجع الدول العربية على تأجيل اتخاذ سياسات التي يمكن أن تحسن تخصيص الموارد المحلية والحماية من المخاطر من الصدمات الخارجية.

ومن الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي، فأن الانترنت بالنسبة للمنتجين الحاليين في الدول العربية مصدر رخيص ومناسب للمعلومات عن السوق وآلية للحصول على عقود وخدمة العملاء والشراء وتعزيز كفاءة عملية المبيعات والمدفوعات. وتساعد الانترنت على

تخفيض تكلفة المعاملات والاتفاق على المخزون والتخزين وفتح الأبواب أمام المنتجات جديدة تماما يمكن تسليم العديد منها عبر الانترنت والاهم من ذلك أن الانترنت تخفف حواجز الدخول أمام الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم التي تجد صعوبة في منافسة كبار المنتجين الدوليين.

ولا بد من الإشارة إلى أن أهم اثر للعولمة ينعكس من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدول العربية من اجل مواكبة العولمة، وهذا سيتم مناقشته في المبحث القادم من الدراسة.

سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية وتقويمها في مواجهة آثار العولمة

تقوم الدول العربية بتطبيق برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي سواء بصورة ذاتية أو بمساعدة المؤسسات المالية العربية والدولية. وتأتي هذه البرامج استجابة لتحديات العولمة والتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو الاقتصادي. ويعكس هذا الأمر التوجه نحو سياسات اقتصادية جديدة تعطي قوي السوق وتنمية القطاع الخاص دوراً كبيراً في الاقتصادات المحلية وتسمح بالاندماج بالاقتصادات العالمية بصورة كبيرة.

تستهدف برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في الدول العربية استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من الضغوط التضخمية وإزالتها، وتقوية وضع ميزان المدفوعات، واستعادة الجدارة الائتمانية للاقتصاد. كما تستهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو القابل للاستمرار من أجل تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتجة لاستيعاب الزيادة في إعداد المنضمين إلى سوق العمل من السكان.

ويمكن التمييز ضمن برامج الإصلاح بين السياسات والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والسياسات والإصلاحات الرامية إلى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءة استخدامها وتنمية هذه الموارد لرفع الطاقات الإنتاجية على المدى المتوسط والطويل. ومن الجدير بالذكر أن سياسات الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي وجدت أولوية في التطبيق لأنه في الكثير من الحالات تكون الاختلالات المالية قد وصلت إلى مستوى لا يمكن استمراره على صعيد وضع ميزان المدفوعات والاحتياطيات وأعباء خدمة الديون الخارجية. ولذلك تكون هناك حاجة عاجلة للتصدي لهذه الاختلالات ومعالجتها كخطوة أولى. كذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية تعطي أفضل نتائجها في بيئة اقتصادية كلية مستقرة، علاوة على أن بعضها يحتاج لفترة إعداد قد تكون طويلة نسبياً لحين استيفاء الشروط الفنية والمؤسسية والقانونية.

ومن أجل التكييف مع الآثار الاقتصادية للعولمة والاندماج في النظام المالي العالمي، أصبح تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي في الدول العربية وتفعيل مساهماته في التنمية الاقتصادية لا يرتكز على الإصلاحات الداخلية فقط، بل كذلك على انفتاحه على المنافسة الأجنبية ومن خلال تواجد المصارف العالمية في الأسواق المالية العربية، وكذلك توجه المصارف العربية إلى الخارج للتواجد في الأسواق العربية والأجنبية الأخرى. وتعتبر التوجهات الجديدة لانفتاح القطاع المصرفي الحديث على النظام المالي العالمي عاملاً رئيسياً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ونقل التقنية والمهارات إلى الدول العربية، وهي كلها تسهم في تحسين كفاءة الاقتصادات العربية.

ولقد قام عدد من الدول العربية باتخاذ وسائل لتحرير الجهاز المصرفي والمالي أمام المنافسة العالمية، أولهما من خلال السماح

للمصارف الأجنبية وموردي الخدمات المالية الأخرى بالتواجد في السوق المحلية في إطار الجهود المستقلة للإصلاح الاقتصادي، وثانيا قيام الدول العربية بتقديم تعهدات محددة لتحرير القطاع المصرفي والمالي أمام المنافسة العالمية، وذلك في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وثالثاً، التوجه لتحرير القطاع المصرفي والمالي في إطار اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع الشركاء التجاريين، وأسوة باتفاقية التجارة الحرة لبعض الدول العربية مع الولايات المتحدة، والتي بموجبها يسمح بتواجد موردي الخدمات المصرفية والمالية من الولايات المتحدة في أسواق تلك الدول، وبدون قيود تذكر.

ومن جانب آخر، ومع تزايد انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي، وفي ضوء الطفرة الاقتصادية التي تعيشها الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، فلقد توجه عدد من المصارف العربية نحو الانتشار إقليمياً من خلال التواجد في أسواق عدد من الدول العربية، سواء بفتح فروع لها أو بتمليك حصص لمصارف محلية، وما يترتب عن ذلك من استثمارات عربية. وبذلك، فان الانتشار الإقليمي للمصارف والمؤسسات المالية العربية في الدول العربية، يمكن أن يدعم انفتاح الأسواق العربية لبعضها البعض في مجال السلع في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانتقال رؤوس الأموال العربية، مما سيجعل الاقتصادات العربية سوقا موسعة وقادرة على استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إليها وحشد الموارد العالمية لتمويل التنمية فيها، وتمكين الجهاز المصرفي في الدول العربية من القيام بدوره المنشود.

لقد حققت الدول العربية معدلات نمو عالية للسنة الرابعة على التوالي وذلك بفضل أسعار النفط المرتفعة والروابط التجارية العالمية

المتزايدة بفعل العولمة. وقد أسهمت جهود الإصلاح التي أطلقت في العقود الماضية في تحقيق هذه النتائج الجيدة، لكن المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق قدرات النمو الكاملة المتوفرة فيها وفق إطار اقتصادي عالمي يتميز بنسب متسارعة من الاندماج بالأسواق والتي تترافق مع تقسيم أوضح للعمل، وسوف يتطلب الحفاظ على دفع النمو الحالي في المنطقة تسريع الإصلاح الاقتصادي (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٧).

كما استمر تحسن الأوضاع المالية في الدول العربية خلال عام ٢٠٠٦ وللعام الرابع على التوالي، كما يبينه الوضع الكلي للميزانيات الحكومية في الدول العربية مجتمعه وفرداى في غالبيتها، وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته التطورات في أسعار النفط في تحسين الأوضاع المالية، إلا أن سياسة ضبط الإنفاق كان لها دوراً بارزاً مما يعكس درجة جيدة من الانضباط المالي الذي أفرزه الإصلاح المالي في الدول العربية. كما انعكس تحسن الأوضاع المالية في معظم الدول العربية بشكل إيجابي على مستويات دينها العام، ويعود التحسن في مستويات الدين العام في جزء كبير منه إلى إتباع الدول العربية سياسات مالية سليمة خلال السنوات القليلة الماضية، اعتمدت في الدول التي حققت فوائض مالية على استخدام جزء منها في إطفاء ديونها العامة، وفي الدول الأخرى على توظيف عوائد الخصخصة لتخفيض ديونها العامة الداخلية وتقوية احتياطياتها المالية. غير أن الدول العربية مدعوة لتكثيف وتعميق إصلاحاتها المالية لتقوية وزيادة مرونة اقتصاداتها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧).

إن التطورات الاقتصادية الدولية تنعكس بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية بسبب تأثيرات العولمة، من خلال الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ونمو

التجارة والتدفقات المالية إضافة إلى سعر صرف الدولار. فقد كان للتطورات في سوق النفط العالمية أثر إيجابي على الدول العربية المصدرة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه من جهة، وعلى السياسات المالية السليمة والتقدم الحاصل في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي انتهجتها تلك الدول، من جهة أخرى، كما استفادة الدول العربية غير النفطية من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط من جراء ارتفاع حجم التحويلات المالية التي ترسلها العمالة العربية الوافدة على دولها الأصل وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية في مختلف القطاعات الإنتاجية وفي محافظ الأصول المالية، وزيادة حركة السياحة الإقليمية البينية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها هذه الدول (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧).

وفيما يتعلق بمناخ الاستثمار وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، فقد استقطب العالم العربي نحو ٤٧,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٦ مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية. وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية. فعلى صعيد العوامل الجاذبة تحسنت أساليب الترويج القطرية، وتواصلت جهود تهيئة مناخ الاستثمار كنتيجة لتسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها، والوقت اللازم لإنجازها، وزيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، وتوفير المعلومات الضرورية، وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات ودرجة تغطيتها وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً. بالإضافة إلى توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية، والتزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة)،

إضافة إلى العوامل الخارجية الدافعة للاستثمار في المنطقة العربية، لعل من أبرزها انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره داخل المنطقة العربية وسجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ ما قيمته ١١٥,٥ مليار دولار وبنسبة تبلغ ١,٤٩ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم، وهي تمثل الأدنى في العالم، مما يتطلب من الدول العربية الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي وبوتيرة كبيرة من أجل اللحاق بالتطورات السريعة التي يشهدها العالم بفعل التأثير الاقتصادي للعولمة وتداعياتها (مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٦).

ومن جهتها حرصت جامعة الدول العربية على المساهمة في عملية تحريك عجلة التطوير والإصلاح للمجتمعات العربية، ومواكبة متغيرات العصر التي تفرضها العولمة، حيث أصدرت القمة العربية في تونس عام ٢٠٠٤ بيان "مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي" وهي وثيقة فارقة في تحديد ملامح مستقبل العالم العربي وأساساً لإحداث طفرة في آليات تسريع عمليات التطوير والتحديث والإصلاح التي باتت ضرورية، وهي مسؤولية هامة ورئيسية إذا كان لنا أن نضمن للأجيال القادمة حياة أفضل بل أن نضمن لهم دوراً على المسرح العالمي، فقد تحدثت هذه الوثيقة بوضوح عن المسار الديمقراطي وضروريته، تحدثت عن الشفافية، تحدثت عن تمكين المرأة، ودعم احترام حقوق الإنسان، وتحدثت أيضاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي أمور كلها هامة إذا كان للمجتمعات العربية أن تتقدم وأن تتطور وأن تخرج من حالة الجمود التي عاشت فيها لعقود طويلة وأن تعمل على إقامة تنمية حقيقية مستدامة باعتبارها أحد أهم ركائزها ترشيد الإدارة والإصلاح الشامل

لمؤسساتنا العربية وإدارتها العامة الموجودة في خدمة المواطن والمجتمع مع تفعيل الدور الحيوي الذي تلعبه الأذرع التنفيذية للدولة في تطبيق السياسات التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تحقيق نزاهة أدائها ورفع كفاءة العاملين في مؤسسات الخدمات العامة والإدارة الحكومية بهدف توفير خدمات ذات نوعية متميزة تستند إلى معايير الجودة القادرة على المنافسة، لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتحديات العولمة:

حددت القمة العربية في تونس (مايو ٢٠٠٤) الرؤية التي يرغب القادة العرب في الوصول إلى تحقيقها والمتمثلة بالارتقاء بالعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك إلى درجة التكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وتداعياتها، وأقرت القمة وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي بما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

إن الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي والتي تهدف بشكل أساسي من بين أهداف أخرى كثيرة التعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة بصورة إيجابية وفعالة من خلال الأهداف الرئيسية للاستراتيجية وهي:

- استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- تطوير الجوانب الاستثمارية وتنمية التجارة العربية البينية.

- تأهيل اقتصادات الدول العربية الأقل نمواً "وتطوير منظومتها التنموية الاقتصادية والبشرية.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العربي في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.
- تطوير العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وتهدف استراتيجية التنمية الزراعية واستراتيجية التنمية الصناعية تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والصناعية في النفاذ إلى الأسواق العالمية في ظل تحديات العولمة والمنافسة القوية، حيث أن العالم العربي لا يعمل في عالم منفصل أو منعزل جغرافياً عن الكون، ففي كون معولم تلاشت فيه الحدود أو تكاد تتصارع فيه القوى، وتتلاحق فيه المتغيرات فإن ذلك يضع الدول العربية أمام حقيقة مفادها إما أن تكون جزء من هذا العالم وشريكه فيه أو أن تكون هامشية وتكتفي بما قد يتاح لها. فالعالم بقواه المختلفة والمتغيرات المتلاحقة فيه يجعل العالم العربي في تحد ويجعل الزراعة والصناعة العربية في تحد مفروض عليها فرضاً وليس بمقدور العالم العربي أن يوقف تيار التقدم العالمي نحو تحرير تجارة السلع والخدمات، أو وضع قواعد لحماية الملكية الفكرية، وليس بمقدره أيضاً أن يتجاوز التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجيهها.

وفي إطار تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي، فقد تم المصادقة على الاستراتيجية المشتركة لبناء علاقات اقتصادية عربية متوازنة مع العالم الخارجي، حيث يتطلب أن يكون هناك انسجاماً بين سياسات التكامل الاقتصادي للدول العربية والتعامل التفضيلي على المستوى العربي في المجالات الاستثمارية والتجارية، وتنسيق السياسات

الاقتصادية العربية للدول العربية في تعاملها مع الاقتصاد الدولي ومؤسساته وتكتلاته، وضرورة التعريف الجيد للمصالح الاقتصادية للدول العربية في علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الدولية ومجموعات الدول النامية.

تنطلق رؤية الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، من خلال الاستراتيجية المشتركة للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي في بناء علاقات اقتصادية عربية متوازنة مع التكتلات الاقتصادية الدولية، في التعامل مع التحديات الناجحة عن العولمة بصورة إيجابية وفعالة، من خلال دور منتدى التعاون العربي الصيني وإعلان برازيليا للتعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ومنتدى التعاون العربي التركي ومشروع منتدى التعاون العربي الهندي.

ومن الجدير بالاهتمام الإشارة إلى أن الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي هي ليست استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية للدول العربية ولا بديل عنها وإنما هي تعزز وتوسع المجالات الاقتصادية والاجتماعية أمام الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وبالتالي تكون هذه الاستراتيجية داعمة للاستراتيجيات الوطنية في مواجهة تحديات العولمة، كما أن الاستراتيجيات الوطنية ستكون قاعدة صلبة ومعين خصب للاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

الخـــاتمـــــة

تناولت الدراسة مفهوم العولمة وركزت على الآثار الاقتصادية لها، وبينت الاتجاهات المؤيدة والخطاب المضاد للعولمة، كما ناقشت أهم الأسباب التي أدت إلى حتمية ظهورها، حيث أظهرت الدراسة أن ضيق الأسواق في الدول الرأسمالية أدت إلى تزايد المشاكل الهيكلية التي تأصلت في جسم النظام الرأسمالي، والتي كانت سبباً مهماً لظهور العولمة، بجانب التطور والتوسع الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات والذي جاء ليلبي حاجة الماكنة الإنتاجية الرأسمالية لإيجاد المستهلك المناسب في كل أنحاء العالم، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسية المستفيد الأول من تنامي وظهور العولمة لأنها تأتي استجابة لحاجتها في الانتشار والتطور والتوسع.

وفي إطار الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي، فقد أظهرت الدراسة أن للعولمة أبعاداً اقتصادية لها أثاراً مهمة على الدول العربية، وان ظاهرة العولمة آخذة في الانتشار في جميع أنحاء العالم وأصبح من الصعب تجاهلها أو التقليل من شانها، وان الدول العربية تدرك هذا الواقع الجديد وتتبناه وتعمل عل الانخراط في النظام الاقتصادي الجديد للاستفادة من الفرص التي يتيحها وتجنب آثاره السلبية وان كان ذلك بأشكال متفاوتة، فعدد كبير من الدول العربية تمكنت من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، في حين تتفاوض دول عربية أخرى على الانضمام، كما أن معظم الدول العربية أبرمت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للتبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي أو الدول الصناعية الأخرى، من اجل فتح الأسواق أمام الصادرات ورفع كفاءة الإنتاج المحلي من خلال الارتقاء بالتكنولوجيا المستخدمة وتحسين مناخ المنافسة بهدف مواكبة احتياجات الدول العربية وظروفها مع تحديات

العولمة، فقد قامت الدول العربية في عام ١٩٩٧ بخطوة هامة تمثلت بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث بدء تنفيذ المنطقة في عام ١٩٩٨، ومع مطلع عام ٢٠٠٥ أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية غير خاضعة ومعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

إن الدول العربية لا تتحمل العزلة والتقوقع، حيث أنها في حاجة ماسة إلى الاستفادة من الأسواق العالمية والى التعاون مع الدول والتكتلات الدولية والإقليمية وبشكل خاص في الجنوب، حيث تسعى الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية للتفاعل مع الآثار الاقتصادية للعولمة من اجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع دول الجنوب، ونتيجة لذلك بادرت الجامعة بإنشاء منتدى التعاون العربي الصيني (٢٠٠٤) وإعلان برازيليا (٢٠٠٥) ومنتدى التعاون العربي التركي (٢٠٠٧)، حيث حققت الدول العربية تقدماً في التجارة والاستثمار مع هذه الدول والتكتلات.

كما تستعرض الدراسة سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية وتقويمها في مواجهة آثار العولمة، إذ تقوم الدول العربية بتطبيق برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي سواء بصورة ذاتية أو بمساعدة المؤسسات المالية العربية والدولية، وتأتي هذه البرامج استجابة لتحديات العولمة والتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو الاقتصادي، ومن اجل التكييف مع الآثار الاقتصادية للعولمة والاندماج في النظام المالي العالمي، أصبح تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي في الدول العربية وتفعيل مساهماته في التنمية الاقتصادية لا يرتكز على الإصلاحات الداخلية فقط، بل كذلك على انفتاحه على

المنافسة الأجنبية ومن خلال تواجد المصارف العالمية في الأسواق المالية العربية، وكذلك توجه المصارف العربية إلى الخارج للتواجد في الأسواق العربية والأجنبية الأخرى.

وعلى الرغم من أن الدول العربية حققت معدلات نمو عالية في السنوات الأخيرة، بفضل أسعار النفط المرتفعة وجهود الإصلاح الاقتصادي، لكن العالم العربي لا يزال بعيداً عن تحقيق قدرات النمو الكاملة المتوفرة فيه وفق إطار اقتصادي عالمي يتميز بنسب متسارعة من الاندماج بالأسواق والتي تترافق مع تقسيم أوضح للعمل، وسوف يتطلب الحفاظ على دفع النمو الحالي في المنطقة، تسريع الإصلاح الاقتصادي، من اجل اللحاق بالتطورات السريعة التي يشهدها العالم بفعل التأثير الاقتصادي للعولمة وتداعياتها.

وتختتم الدراسة بالاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي للتصدي لتحديات العولمة، حيث تهدف بشكل أساسي من بين أهداف أخرى كثيرة التعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة بصورة ايجابية وفعالة من خلال الأهداف الرئيسية للاستراتيجية وهي استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إقامة الاتحاد الجمركي العربي، تطوير الجوانب الاستثمارية وتنمية التجارة العربية البينية، زيادة مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العربي في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وتطوير العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

من جهة أخرى، تهدف استراتيجية التنمية الزراعية واستراتيجية التنمية الصناعية من بين أهداف أخرى مهمة، تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والصناعية في النفاذ إلى الأسواق العالمية في ظل تحديات العولمة والمنافسة القوية.

المصادر:

١- البستاني، د.باسل (١٩٩٦)، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك.

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٣- الجميلي د. حميد، إبراهيم، د. صالح (٢٠٠٥)، الاقتصاد السياسي للعولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس – الجماهيرية العظمى.

٤- الجميلي أ.د. حميد (٢٠٠٥) دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مراجعة، أ.د. أحمد أبولسين/ أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس – الجماهيرية العظمى.

٥- العظم، صادق (١٩٩٧)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.

٦- المسافر، د.محمود خالد (٢٠٠٢) العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، الناشر بيت الحكمة، بغداد – العراق.

٧- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٦)، مناخ الاستثمار في الدول العربية.

٨- الوثائق الخاصة بمنتدى " التعاون العربي الصيني " و" إعلان برازيليا " و" منتدى التعاون العربي التركي "، جامعة الدول العربية ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧.

٩- بينايون، أدريانو (٢٠٠٢)، العولمة نفيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، مراجعة د. عماد عبد اللطيف سالم، بيت الحكمة، بغداد – العراق.

١٠- تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٧، الحفاظ على زخم النمو، المنتدى الاقتصادي العالمي.

١١- حرب، علي (٢٠٠٠)، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

١٢- حوات، د. محمد علي (٢٠٠٢)؛ العرب والعولمة، الناشر، مكتبة مدبولي.

١٣- دي راتو، رودريغو (٢٠٠٧) صندوق النقد الدولي ومواكبة العالم المتغير، صحيفة الحياة، ٢٠٠٧/١٠/٢٧ العدد ١٦٢٧٦.

١٤- غليون، برهان وأخرون (٢٠٠٥)، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مراجعة وتقديم: علي محافظة، الناشر، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٥- غليون، برهان أمين، سمير (١٩٩٩)، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار

الفكر، دمشق – سوريا.

١٦- مرسي، د.فؤاد (١٩٩٠)، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسة عالم المعرفة، الكويت.

١٧- هيرست، بول وطومبسون جراهام (٢٠٠١)، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة د. فالح عبد الجبار، عالم المعرفة.

١٨- فريدمان، توماس (٢٠٠٠)، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٩ - Charles ,Oman (١٩٩٤) Globalization and Regionalization ,the Challenge for Developing Countries ,OECD.

٢٠ -Thurrow ,Lester (١٩٩٧) , The Future of Capitalism , Penguin Books , New York.